كتب وقراءات

يتضمن هذا الباب مراجعتين(*) للكتب الآتية:

(١) **تقرير الاقتصاد المصري (٢٠٠٦-٢٠٠٧)**

(٢) **اقتصاديات الطلب على الواردات:**
النظرية ــ السياسات ــ منهجية القياس

(*) أعد هاتين المراجعتين رئيس التحرير د. محمد سمير مصطفى، أستاذ الاقتصاد في معهد التخطيط القومي ـ القاهرة.

تقرير الاقتصاد المصري (٢٠٠٦-٢٠٠٧)

(القاهرة: معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٨).

في نيسان/ أبريل ٢٠٠٨ أصدر معهد التخطيط القومي في القاهرة تقريره الثاني لعام ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧ عن أداء الاقتصاد المصري، حيث يهدف إلى استعراض أهم التطورات التي شهدها الاقتصاد المصري خلال هذا العام مقارنة ببعض السنوات الماضية، وإبراز أهم التحديات التي واجهت عملية التنمية في المجالات المختلفة، كما يطرح رؤى ومقترحات تهدف إلى تحسين الأداء، ومن ثم رفع مستوى معيشة فئات الدخل المختلفة.

ويذكر التقرير في **مقدمته** أن تحليل مسار التنمية في مصر يجب أن يراعي طموحات المواطن في التمتع بحياة لائقة يشفع له في ذلك تاريخه الحضاري عبر العصور، وتشفع له الإمكانيات المتاحة والطاقات الاحتمالية من موارد طبيعية وبشرية وموقع جغرافي متميّز عند ملتقى قارات ثلاث، بحسبان أن المعيار الحقيقي لنجاح أو فشل السياسات الاقتصادية يتمثل في التطور الذي يتحقق في مستوى معيشة الأفراد بكل أبعادها، ومدى ما أدت اليه السياسات الاقتصادية والنشاط الاقتصادي من تقليص الفقر، وتحسين إمكانيات الأفراد وإطلاق قدراتهم وتمكينهم من المشاركة الفعالة في صنع مسيرة التقدم والنمو.

ويضم التقرير فصلاً تمهيدياً عن التطورات الاقتصادية الرئيسية على المستويين العالمي والإقليمي، وستة فصول تحمل العناوين التالية:

الفصل الأول: مصادر وخصائص النمو الاقتصادي في مصر.

الفصل الثاني: اتجاهات النمو ومؤشرات الأداء في القطاعات الاقتصادية، وهي: الزراعة ـ الصناعة التحويلية ـ الطاقة ـ التشييد والخدمات الإنتاجية.

الفصل الثالث: توزيع الدخل ومستوى المعيشة.

الفصل الرابع: السياسة المالية والأداء المالي.

الفصل الخامس: السياسة النقدية والأداء النقدي والمصرفي وسوق المال.

الفصل السادس: تطور حركة التجارة الخارجية وميزان المدفوعات.

بالإضافة إلى **خاتمة** محملة بالإشارات والمؤشرات.

ـ ١ ـ

حقق الاقتصاد المصري انجازاً واضحاً في ما يتعلق بالنمو الاقتصادي، إذ بلغ معدّل النمو ٧,١ بالمئة عام ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧، وهو نمو متزايد للعام الثالث على التوالي. ويوضح تحليل أداء الاقتصاد المصري أن هناك بعض الخصائص التي تلازم نمط النمو في مصر، وتؤدي إلى ضعف استفادة طبقات محدودي الدخل من النمو المتحقق. ومن أهم هذه الخصائص ارتفاع الكثافة الرأسمالية، وما صاحبها من انخفاض مرونة التشغيل. وقد تزايد الاستثمار بحوالى ٢٣,٨ بالمئة في حين ارتفع التشغيل بمعدل ٣,١ بالمئة، ومتوسط الأجر الحقيقي بمعدل ٥,٢ بالمئة، أما الإنتاجية فارتفعت بمعدل ٤ بالمئة. وفي الوقت ذاته، فإن تعداد السكان والمباني والمنشآت لعام ٢٠٠٦ يرصد أن حوالى ٣٠ بالمئة من المشتغلين يعملون بشكل متقطع أو مؤقت أو موسمي. ومن ثم هناك حاجة ماسة إلى تبنّي سياسات اقتصادية وإحداث تغيّرات هيكلية في مصادر النمو على نحو يولد المزيد من فرص العمل، للتدني بمعدل البطالة الصريحة إلى أقل ما يمكن من جهة، ويؤدي إلى إزالة الخوف من البطالة وفقدان مصدر الدخل لشريحة مهمة من العاملين من جهة أخرى.

ويتسم الأداء الاقتصادي في مصر بالتركّز الجغرافي للنمو، وتركّز الأنشطة الاقتصادية، حيث يلاحظ تركّز النمو في عدد محدود من المحافظات التي تتوافر فيها الخدمات والبيئة الداعمة للاستثمار، مما يؤدي إلى ضعف فرص المحافظات الأخرى في الاستفادة من النمو. وقد تزايد اهتمام الدولة بهذا الجانب في الفترة الأخيرة، في شكل توجيه قدر أكبر من الاستثمارات إلى المحافظات الفقيرة، والعمل على تفعيل اللامركزية، ومحاولة تبنّي استراتيجية طويلة المدى لاستغلال البعد الحيّزي المصري.

وبتحليل أهم المصادر التي أسهمت في تحقيق النمو في ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧، يرصد التقرير أن النمو تحقق مدفوعاً بتزايد كل من الطلب الاستهلاكي والاستثماري، إلا أن قصور الطلب الخارجي، متمثلاً في استمرار عجز الميزان التجاري، انعكس بتأثير سالب على معدّل النمو.

وقد حقق معدّل الادخار المحلي ارتفاعاً بسيطاً من ١٧,١ بالمئة عام ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦ إلى ١٨ بالمئة عام ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧، بينما زاد معدّل الاستثمار المحلي من ١٨,٧ بالمئة إلى ٢١,٢ بالمئة، واتسعت بالتالي فجوة الموارد المحلية من ١,٦ بالمئة إلى ٣,٢ بالمئة. ومع ذلك، فإن معدّل الادخار القومي الإجمالي ما زال أعلى من معدّل الاستثمار المحلي الإجمالي، مما يعني أنه ما زالت هناك مصادر تمويل متاحة يمكن استغلالها، وهو أمر يستدعي بذل مزيد من الجهد لاستكشاف وترويج فرص الاستثمار في مصر.

ولعل أهم ما يميز الأداء الاقتصادي في ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧ تزايد صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمعدلات غير مسبوقة، وذلك فضلاً عن تغيير هيكل هذه الاستثمارات لصالح الأنشطة غير البترولية. وتظهر المؤشرات الخاصة بمعدلات نمو كل من الاستثمار الأجنبي

المباشر والاستثمار الخاص المحلي أن النمو اعتمد على الاستثمار الأجنبي بدرجة أكبر من اعتماده على الاستثمار الخاص المحلي، مما يستدعي البحث عن الأسباب التي تعوق الاستثمار الخاص المحلي عن أن يتزايد بمعدلات نمو الاستثمار الأجنبي نفسها، وتعوق قدرة الاقتصاد على الاستمرار في تحقيق معدلات نمو مرتفعة في حالة حدوث تراجع في معدلات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر لأية أسباب.

وفي ما يتعلق بمساهمات قطاعات النشاط الاقتصادي في النمو، فقد حققت قطاعات التشييد والبناء، والنقل، والاتصالات، والسياحة، والصناعة التحويلية، معدلات نمو موجبة ومرتفعة، ومن ثم كانت مساهمتها ايجابية في معدّل النمو العام. وواصل قطاع الصناعة التحويلية نموه بمعدل متزايد، بعد فترة الركود التي كان يمر فيها، وأصبح من أهم القطاعات الرائدة للنمو في هذه الفترة. ونتيجة كبر الوزن النسبي للصناعة التحويلية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي، فقد كانت هي أكبر مساهم في زيادة الناتج في عامي ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦ و٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تميّزت هذه الفترة بتزايد الجهود في الصناعة في اتجاه زيادة تفعيل دور الدولة الرقابي وضبط الأسواق في ظل اقتصاد السوق.

وعلى الرغم من أن خطط التنمية تسعى إلى زيادة معدلات النمو لكافة قطاعات الاقتصاد القومي، إلا أنه يلاحظ ضعف معدلات نمو قطاع الزراعة، حيث لم يتجاوز معدّل نمو الناتج الزراعي ٣,٧ بالمئة، ليس في عام ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧ فقط، وإنما على امتداد السنوات المنصرمة من العقد الحالي. ويشكل ذلك قيداً متعدد الأبعاد على فرص النمو والانطلاق في الاقتصاد المصري، ذلك أن اعتماد مصر على استيراد ما يناهز ٤٠ بالمئة من احتياجاتها من القمح، و٤٣ بالمئة من الذرة، و٥١ بالمئة من الزيوت النباتية، يعني أن الغذاء قيد حاكم على فرص النمو، هذا بالإضافة إلى أن تواضع معدلات نمو الناتج الزراعي يمثل قيوداً على معدلات نمو الكثير من الصناعات التي تزوّد القطاع الزراعي بالكثير من المدخلات، والصناعات المستخدمة لمنتجات زراعية كمدخلات أساسية لها، وأغلبها صناعات كثيفة العمالة نسبياً. ومن ثم، فالحاجة ملحّة إلى وضع تنمية القطاع الزراعي رأسياً وأفقياً على درجة عالية في أولويات السياسات الاقتصادية في مصر، بحيث لا تصبح مطالب توفير الغذاء قيداً على فرص نمو الاقتصاد المصري.

وقد حقق قطاع السياحة في عام ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧ معدلاً للنمو يكاد يساوي ضعف معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بلا شك انجاز ملحوظ لهذا القطاع، ولكن الانخفاض النسبي في تنافسية هذا القطاع، مقارنة بدول أخرى في المنطقة، يستدعي تصميم سياسات واتخاذ إجراءات من شأنها الارتفاع بمستوى تنافسية هذا القطاع.

أما قطاع البترول، فقد حقق معدلات نمو سالبة في كل من عامي ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦ و٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧، حيث تناقص حجم الناتج من هذا القطاع، في حين حقق قطاع الغاز

الطبيعي أعلى معدّل نمو سنوي بالمقارنة ببقية القطاعات، حيث بلغ ٥٠,٢ بالمئة في عام ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦ وانخفض إلى ٧,٥ بالمئة في عام ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧.

ويوضح تحليل مؤشرات الاستهلاك والإنتاج أنه في حالة استمرار نمط الاستهلاك الحالي للمنتجات البترولية، فإنه من المتوقع زيادة الطلب على الزيت الخام والمكثفات بصورة كبيرة في ظل انخفاض معدلات إنتاج هذا المورد الناضب. ويترتب على ذلك ضرورة توفير هذا العجز، إما عن طريق زيادة الكمية المشتراة من حصة الشريك الأجنبي، أو الاستيراد من الخارج. ومن ثم يجب البدء باتخاذ إجراءات عاجلة لترشيد استهلاك الطاقة ورفع كفاءة استخدامها، وترشيد الدعم المتزايد، وأيضاً العمل على البحث عن مصادر جديدة للطاقة (طاقة رياح ـ طاقة شمسية). وهنا تبرز مجدداً أهمية محطات الطاقة النووية باعتبارها أحد البدائل المهمة المطروحة لتوفير احتياجات مصر المستقبلية. كما أنه يجب على قطاع البترول إعادة النظر في حصص وأسعار التصدير من الغاز الطبيعي من ناحية، ومراجعة عقود اقتسام الإنتاج بينه وبين الشريك الأجنبي من ناحية أخرى.

ـ ٢ ـ

وفي سياق تحليل توزيع الدخل ومستوى المعيشة، توضح المؤشرات ارتفاع معدّل التضخم إلى ١١,٢ بالمئة في عام ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧ مقارنة بمعدل ٣,٧ بالمئة في ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦، وأن فئات الإنفاق الدنيا تعاني التضخم أكثر من فئات الإنفاق العليا نتيجة تزايد معدّل ارتفاع أسعار السلع الغذائية، التي يتزايد وزنها النسبي في نمط إنفاق هذه الفئات. ووفقاً لخطوط الفقر القومية، فإن إجمالي الفقراء في مصر يشكلون في عام ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥ ما يقرب من ٤٠,٥ بالمئة من السكان، وهو ما يعني حوالى ٢٨ مليون نسمة، منهم ١٣,٦ مليون في حالة فقر مطلق، و٢,٦ مليون في حالة فقر مدقع. وعلى رغم الانطباع السائد بأن هناك زيادة في التفاوت في توزيع الدخل، إلا أن قواعد البيانات المتاحة لتحليل هذه المؤشرات تتوقف عند عام ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥، وبالتالي فإنه للوصول إلى نتائج دقيقة حول مدى استفادة الفئات المختلفة من النمو المتحقق، فإنه من الضروري تقليص الفترة الزمنية لإعداد بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك إلى سنتين بدلاً من خمس سنوات، كما أن هناك حاجة ضرورية لإعداد مسوح إضافية عن مستوى المعيشة بأبعاده المختلفة.

وتشكّل الأجور أهم مصادر الدخل بالنسبة إلى فئات كثيرة من السكان، كما إن الدعم يرفع متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الفعلي بحوالى ٢,٥ بالمئة.

وتستحوذ الأجور والدعم على النسبة الأعلى من الإنفاق العام في الموازنة العامة للدولة. وكلاهما من المجالات التي تتطلب إصلاحات جوهرية في اتجاه زيادة دخول فئات الدخل المحدود وتخفيف أعبائهم المعيشية. ويوضح تحليل السياسة المالية والأداء المالي انخفاض نسبة العجز النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٩,١ بالمئة عام ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦ إلى ٥,٥ بالمئة عام

٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧. وهذا التحسن يرجع في الأساس إلى ظهور بعض الموارد الطارئة للموازنة العامة للدولة، مثل حصيلة بيع الرخصة الثالثة للمحمول التي ظهرت في موازنة ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧ بمبلغ ١٥,٢٨ مليار جنيه. إلا أن هذا العام شهد أيضاً مصروفات استثنائية بقيمة ٥,٧ مليار جنيه من تسوية الديون مع بنك القاهرة. ويوضح التحليل أيضاً التوجه إلى إعادة هيكلة الدين العام في اتجاه تنويع محفظة الأوراق المالية وآجالها المختلفة. ولاستكمال تطوير أداء السياسة المالية، فإن الأمر يتطلب تفعيل برامج الأداء في إعداد الموازنة العامة ومتابعتها، كما يتطلب تنمية موارد الدولة، وقد يستدعي ذلك مراجعة بعض الإعفاءات الضريبية.

وفي سياق تحليل التطورات النقدية والمصرفية، يلاحظ أن الحكومة وقطاع الأعمال العام ما زالا يستحوذان على شريحة مهمة تصل إلى حوالى ثلث الائتمان المحلي. ولا يمثل ذلك مزاحمة للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان، حيث إن هناك نسبة مهمة من الودائع العاطلة لدى الجهاز المصرفي، وليس أدل على ذلك من انخفاض نسبة توظيفات الودائع في البنوك من ٥٦,٨ بالمئة عام ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦ إلى ٥٤,٢ بالمئة عام ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧. كما أن تزايد النصيب النسبي للقطاع العائلي في إجمالي الائتمان يعكس تكثيف دور القطاع الخاص في زيادة التوجه الاستهلاكي المدعوم بحملات إعلانية متواصلة، والتوسع في نظم التقسيط وبطاقات الائتمان لتشجيع الطلب على كثير من السلع الاستهلاكية، خاصة المعمّرة منها (كالسيارات والأجهزة المنزلية) وبعض الأصول العقارية (المساكن على وجه التحديد). ويلاحظ أنه على رغم استهداف التضخم، كمرتكز أساسي للسياسة النقدية، فإن معدّل التضخم ارتفع في عام ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧، وإن كان البنك المركزي لم يقرر رفع أسعار الفائدة القصير الأجل، وذلك لاعتبار أن معدّل التضخم لم يرتفع نتيجة لأسباب ترتبط بالمتغيّرات النقدية، وإنما لأسباب ارتبطت بجانب العرض والأسعار العالمية.

وفي ما يتعلق بالتعامل مع العالم الخارجي، يلاحظ استمرار تزايد عجز الميزان التجاري مع تزايد فائض ميزان الخدمات. وكانت محصّلة ذلك ارتفاع عجز ميزان السلع والخدمات من نحو ٣,٨ مليار دولار إلى حوالى ٤,٤ مليار دولار. وبإدخال صافي التحويلات الجارية الخاصة والرسمية في الاعتبار يحقق ميزان المعاملات الجارية فائضاً ارتفع من ١,٧٥ مليار دولار إلى ٢,٧ مليار دولار في ما بين العامين نفسهما.

وعلى رغم ما تعكسه مؤشرات التعامل الخارجي من تحسن نتائج المعاملات الجارية والتدفقات الرأسمالية، إلا أن العجز المتواصل في الميزان التجاري يظل نقطة ضعف يتعيّن العمل على علاجها بتطوير السياسات التجارية والاستثمارية على النحو الذي يقلّص هذا العجز إلى أقل ما يمكن ■